Issue 6509 Monday 18/11/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6509 الاثنين 20 من ربيع الاول 1441 هـ 18 من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

بعد أن ضُرِبَ بحجر الشباب في العراق

أزمة النظام السياسي والبحث عن منفذ

رضا المحمداوي
بغداد

والآن بعد أن ضُرِبَ رأس النظام السياسي العراقي بحجر الشباب المنتفض في تظاهرات الاول من تشرين الاول عام 2019التي إنبثقتْ في ساحة التحرير ببغداد وأمتد تأثيرها الى محافظات الوسط والجنوب.

– ماذا على الشعب بكافة طبقاته وشرائحه وفئاته ومنظماته الجماهيرية المجتمعية أن يفعل ،وقبل ذلك ماذا على القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة أن تفعل ؟

– هل ستبقى الكتل والاحزاب السياسية بموقع المتفرج على ما يجري ويدور مثلما تركوا إولئك الفتية والشباب يواجهون الرصاص الحي بصدورهم العارية أو يكونوا أهدافاً مكشوفة للقناصين وهم يُسددّون رصاصتهم نحو مواضع الرأس والقلب في الاجساد الغضة النحيلة ،وهل ستبقى الجماهير الغاضبة والمنتفضة بإنتظار ما يجود به زعماء أحزاب السلطة ورؤساء الكتل السياسية من أفكار وهم يعيدون إنتاج أنفسهم ونظامهم السياسي بنسخ متجددة دائماً رغم شعورهم الحقيقي بفشل العملية السياسية في تقديم مشروع بناء الدولة العراقية الحديثة .. دولة المؤسسات، ودولة المواطن العراقي الصابر والمظلوم .

لقد إنتهتْ العملية السياسية الى ما إنتهتْ اليه من أزمات متكررة ومُعادة ، وكلُّ أزمة تتولّد في داخلها وتتخَلق في رحمهاً أزمة أخرى ، حتى بات النظام السياسي يجيء مأزوماً الى مجلس النواب مع كل دورة إنتخابية من قمة رأسه حتى أخمص قدميه التي تغوص فَي الرمال المتحركة .

لكنّ أزمة الأخيرة للحكومة التي يرأسها عادل عبد المهدي وهي تواجه المتظاهرين العُزّل بالقوة القاتلة قد حَكَمَتْ على نفسها بالفشل الذريع في التعامل مع واحدة من تلك الأزمات التي تعاني منها الدولة ومؤسساتها بعد أن لطخَتْ أيديها بدماء المتظاهرين الابرياء.

إن طريقة المعالجة العسكرية بطابعها الدموي لتظاهرات الاول من تشرين الاول 2019لا تليقُ برجل سياسة مُخضرم مثل عادل عبد المهدي بكلِّ تقلباته الفكرية وإنتماءآته المُتعددة والممتدة على طول سنين طَويلة من العمل السياسي ،خاصةً وإنهُ يقف الآن على أعتاب الثمانين من عُمره . كما أن تلك المواجهة الدموية مَع المتظاهرين لمْ تَنُمْ عن حكمة أو حنكة سياسية أو روح وطنية مسؤولة ، كما أنها وفي الدرجة الأخيرة او أضعف الإيمان لم تتعامل اخلاقياً مع اولئك الشباب والفتيان؛ فالوازع الاخلاقي كان يُقتضي من رئيس الوزراء بسنواته الثمانين أن يتعامل مع إولئك المتظاهرين اليافعين معاملة إنسانية ليس بروح الأب فحسب ،بل بروح الجَد الاكبر المليئة بالرعاية والحنان

فماذا أرادَ القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي أن يضيف لنفسه ولتأريخه السياسي بتلك المواجهة الدموية مَع الفتية والشباب وهم بعمر احفاده ؟

فهل كان تصرفهُ تَصرفاً فردياً خاطئاً يتحمّل مسؤوليتَهُ هو نفسه وليس أحداً سواه،خاصةً وإنه إعترف في خطابه الاول عقب التظاهرات بقوله (أنا شخصياً أتحملُ مسؤولية قيادَة الدولة في هذه المرحلة الحساسة) إذن فقد وَضَعَ نفسَهُ في موضع المسؤولية التاريخية إزاء ما جرى خلال الأيام السبعة التي شهدتها التظاهرات بإعداد الشهداء والجرحى والمصابين والمعتقلين . فهل يُعقل أن رئيس الوزراء يَدعّي الإستقلال السياسي يمتلك هذه القوة القاتلة التي يوجهُها إلى صدور أبناء شعبه وهو بلا كتلة برلمانية كبيرة تساندُهُ وتدافعُ عَنهُ وعن خطته الدموية لإنقاذ حكومته من السقوط تحت تأثير الإنتفاضة الشعبية ؟ خاصةً وإننا نعرف أنه لم يكن محسوباً على كتلة أو حزب سياسي مُشارك في إنتخابات عام 2018 فلقد إعتزل العمل السياسي بعد الإنشقاق الذي حصل في المجلس الاسلامي الاعلى وتفرَّق خط قيادته الأوّل ، وحتى عندما ترشّح إسمهَ لرئاسة الوزراء فقد تمَّ تقديمهُ على أنّهُ سياسي مُستقل ! لنتساءل إذن مَنْ يقف وراء رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ليدفعهُ الى ذلك التصرف الأهوج والمعالجة الدموية للتظاهرات الشعبية العفوية ؟

أشباح ... وكائنات فضائية

وبعد ذلك بدأ السيد القائد العام للقوات المسلحة بالتخبط في إدائه السياسي المُرتَبك من أساسه ، وبدأ وهو يحاولُ التنُصّل من مسؤوليته المُباشرة عمَّا حَدَثَ وإبعاد تهمةَ إستخدام القوة القاتلة ضد المتظاهرين وكأنهُ يترنح تحت وطأة ضربة الحجر التي تلقّاها على رأسه من اولئك الفتيان المنتفضين، وهنا في هذه النقطة بالذات ما عادَ (عبد المهدي) يعرفُ كيفَ يخرجُ من ورطته ومحنته السياسية الكبيرة في إدارةَ الازمة المتفاقمة ، فبعد أيام عديدة من إستخدام القوة القاتلة ضد التظاهرات السلمية في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب وإرتفاع أعداد الضحايا والجرحى والمعتقلين بدأ رئيس الوزراء يتحدّثُ بأنهُ لم يُصدرْ الأوامر بإطلاق النارعلى الضحايا ، بل إدعى أنَّ هُناكَ مُندسّين وقنّاصين مجهولين هُم مَنْ قاموا بقتل المتظاهرين وأفراد القوات المُسلّحة في وقت واحد ، وهنا بدا القائد العام للقوّات المسلحة وكأنهُ يتحدث عن أشباح، وكائنات غير مرئية،وعناصر مسلحة نزلتْ من الفضاء إلى ساحات المواجهة وقامتْ بإطلاق النار واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وأفراد القوات المسلحة معاً !!

أيُّ مَشهَد مُعَقد وشائك ومُلتبس تعيش فيه حكومة السياسيّ المخضرمُ عادل عبد المهدي وهي لم تكملْ عامها الاول في سدة الحُكم ؟

الإستقالة ما زالت في جيبه

وفي إثناء إحتدام المشهد في شوارع بغداد والمحافظات والصخب والضجيج الناتج عن أصوات الهتافات الهادرة ولعلعة الرصاص الحكومي المنطلق نحو تلك الجموع المنتفضة صمتت الكتل والاحزاب السياسية المشتركة في تشكيل الحكومة، وفضّلتْ الإختفاء وراء شخصية عادل عبد المهدي وظلتْ تترقّبُ عمَّا يمكنُ أنْ يُسفرَ عَنهُ ذلك المَشْهَد المُحتدم.

وفي ظل ذلك السكوت وعدم التعليق بأي كلمة من قبل أحزاب وقوى السلطة على ما يجري ويدور، بقيَ عادل عبد المهدي بصلاحيته ومناصبه العامة ماضياً في حلّه العسكريَ بطابعه الدموي ، ولمَّا شَعَرَ أن ذلك لا يحلُّ الأزمة المُندلعة، فلجأ الى حلٍّ وقتي يتمثّلُ بفرض حظر التجوال وقطع خدمة الانترنيت وحجب مواقع التواصل الاجتماعي وقد تزامن ذلك بقيام عناصر مسلحة مجهولة الهوية بإقتحام وتخريب والاعتداء وإستخدام العنف ووصل الأمر الى حد إطلاق الصواريخ بواسطة طائرة مُسيَّرة على بعض القنوات الفضائية التي نشطتْ في المتابعة الإعلامية لتلك التظاهرات ميدانياً ، كلُّ ذلك كان يجري في مشهد ظلَّ الترقّب والهدوء الحذر هو سيد الموقف فيه والمفتوح على كل الاحتمالات .

فقد توقَّع الكثير من المراقبين وبعض أحزاب السلطة أنْ يقوم (عبد المهدي) بخطوة طالما لوّحَ بها في أكثر من مناسبة وهي إخراج إستقالته من جيبه ورميها بوجه الكتل والاحزاب التي جاءتْ به الى رئاسة الوزراء، خاصةً بعد إشتداد الضغط عليه وبقائه وحيداً بمواجهة حشود المنتفضين وكنتُ أتوقّعُ شخصياً أن يُقدمَ (عادل عبد المهدي) على تلك الخطوة في خطابه الأوّل الذي ألقاهُ بعد إندلاع المواجهَات الدموية بين المتظاهرين والقوات المسلحة ،وكنتُ أظنُّ أنه ربَّما يريدُ أنْ يحفظَ بعض ما بقي لهُ من ماء وجهه كي يرجع الى إستقلالهِ السياسي الذي رُوّجَ له ، ويعود الى عزلته السياسية الشخصية كآخر السياسين المتوارين خلف الكواليس من عجائز المجلس الاسلامي الاعلى أمثال جلال الدين الصغير وهمام حمودي وباقر جبر صولاغ ..

وحتى بعض الكتل والأحزاب داخل البرلمان والتي كانت تسعى للضغط على عادل عبد المهدي وتعلن صراحةً بضرورة إستجوابهِ ومن ثم العمل لإقالته والبحث عن بديل بسبب فشل برنامَجه الحكومي وتلكؤ إدائه السياسيَ خاصةً وإنها كانت تعملَ من أجل ذلك تزامناً مع مرور السنة الاولى من عمر حكومة (عبد المهدي) ...هذه الكتل البرلمانية الكبيرة والمؤثرة قد لاذت بالسكوت عمَّا يجري، وبَدَتْ وكأنها تقف وراء عبد المهدي وتدافع عن بقائه على رأس السلطة التنفيذية لإخراجها من الموقف الصعب الذي وجدتْ نفسَها فيه وهي ترى المشهد الدموي آخذاً بالتأزم والإحتدام لتجسّد بذلك نموذجاً من نماذج النفاق السياسي وإعلاء لروح الانتهازية واللعب على الحبال المعلقة .

لكنَّ(عبد المهدي) خيَّبَ كل الظنون وضَرَبَ كافة التوقعات وأعلنَ أنهُ يتحمّلُ مسؤولية ما يحدث ، لكنهُ بالمقابل ألقى باللائمة على الحكومات السابقة وحَمّلها مسؤولية التراكمات والتركات الثقلية الموجودة في الدولة والمجتمع بما فيها الأزمات والمشاكل الاقتصادية المستفحلة والتي بسببها إندلعتْ شرارة التظاهرات .

وبذلك نعود لندخل الى الدوائر المغلقة التي أحكمتْ العملية السياسية حلقاتها على نفسها طوال ال 16عاما المنصرمة .

صخور ... وسفينة غارقة !

فهل سيكون الإعتراف بالطبيعة التراكمية للمشاكل الثقيلة والازمات المستفحلة التي ورثها عادل عبد المهدي من الحكومات السابقة إيذاناً بالشروع والبدء بحلحلة تلك التركة الثقيلة وتفتيت صخورها الجبلية الصماء؟ وهل سيكون عادل عبد المهدي رجل المهمات الصعبة والقائد المناسب في هذه المرحلة الحساسة – كما وصفها هو – خاصةً وإنه أعترف بخطابه الأوّل الذي أعقبَ المواجهات الدموَية بأنه (لا توجدُ حلولٌ سحرية لتحقيق الاحلام).

إذن مَنْ يرفعُ هذه الأثقال والصخور المُتكلّسة من سفينة الحكومات المتعاقبة والغارقة في بحار الفساد، والبطالة، والفقر، والمحاصصة، والتلكؤ، والفشل، والإحباط، واليأس، والإدعاء ،وإجترار الأخطاء، وتوقّف المشاريع، وتدني الخدمات العامة، وهدر الأموال في الموازنات الانفجارية،وغيرها الكثير من الأمراض المستعصية ، وليس أخرها إنسداد الافق السياسي والوصول الى هذا الطريق المسدود ؟

بمعنى هل هناك مشروع إصلاح سياسي لما إفسدتهُ الحكومات المتعاقبة والتي جاءت بها الانتخابات الديمقراطية ؟ أمْ أنَّ مشروع الاصلاح السياسي سيأتي به الشعب عبر حركاته الاحتجاجية وتظاهراته الشعبَية ومن خلال رفع أهدافَ ومطالب ورسم مسارات بنيوية جوهرية تُصحّحُ، وتنقذُ ما أُطلقَ عليه ب(العملية السياسية) ممَّا إنتهت اليه؟

لا بُدَّ من التأكيد هنا بأن أيَ مشروع لل (الإصلاح) ينبغي لهُ أولاً من الإعتراف بأن هناك فساداً مُستفحلاً ومُتفشّياً في العملية السياسية التَي تقود الدولة العراقية الحالية منذ عام 2003 ؟وقد إنتشرَ في أدواتها وآلياتها وسياقاتها المعتمدة ، بل حتى مدوناتها المركزية ويقف الدستور في مقدمتها تنطوي على الكثير من الأخطاء والعيوب والذي يتوجب البدء بقراءته قراءة جديدة في ضوء التجربة الفاشلة والمتعثرة والنتائج السلبية التي تمخضتْ عنها، ومن ثم العمل على إعادة كتابته من جديد ومعالجة الثغرات والعيوَب التأسيسة التي حفلَ بها ، وكذلك معالجة الأخطاء والمَمارسات التي رافقتْ العملية السياسية بما فيها نظام الانتخابات وقانون الأحزاب وطريقة المحاصصة المقيتة و(التوافقية الديمقراطية) التي غيَّبتْ ركيزةً أساسيةً من ركائز الديمقراطية والمتمثّلة بالأغلبية السياسية أو ما يُعرف لدينا ب(الكتلة الاكبر) وكذلك غياب (المعارضة) السياسية ... وغيرها من الآليات التي يتوجّبُ مراجعتها ومعالجتها.

وإزاء إستفحال سرطان الفساد في جسد الدولة والعملية السياسية التي أنجبتها ، تتعالى الدعوات والإدّعاءآت والأفكار والأقوال لل (الإصلاح) مع إختلاف هذه المُتبنيات في درجة صدقيتها وجديتها أو في نضوجها وبلورتها لكنها في كل الاحوال لم ترتقِ الى مستوى مشروع سياسي ستراتيجي ولم تُقدمْ كمنهاج متكامل أو برنامج حكومي كامل بتوجهات وتوقيتات وآليات مُحددة ، فهل يمكن أن ينبثق مشروع(الإصلاح) من منظومة سياسية فاسدة ظلتْ تعيدُ نفسَها في دائرة الحكم السياسي على مدى 16 عاماً ؟

الاذرع الاخطبوطية

لقد تمكّنتْ تلك القوى السياسية طوال السنوات الماضية من تثبيت أقدامها في الأرض وَعَمَدَتْ على مدِّ جذورها في تربة تلك الارض،وترسيخ وجودها ، ومن ثم إستطاعت نشر أذرعها الإخطبوطية في هيكل ومفاصل الدولة ، وما أن يتم الإعتراض على إسلوب قيادة تلك القوى للمجتمع،وطريقة بنائها للدولة التي تم إبتلاعها أو رفض بعض تصرفاتها وسلوكها السياسي،فإن تلك القوى تردُّ بالإجابة المعهودة دائماً بانها لم تغتصبْ الحكم أو الحكومة من أحد ، بل جاءتْ إلى سدة الحكم ومركز صُنّاعة القرار من خلال الإنتخابات وصناديق الاقتراع !!

إذن كيف سيخرج الشعب ومنظومته الإجتماعية من هذه الدوائر المغلقة التي أحكمتْ حلقاتها حولَ عُنقه؟ وإذا كانتْ الإنتخابات تشكّل الواجهة الرئيسة والدعامة الاولى في بناء الديمقراطية في البلاد أفليسَ التظاهرات والإحتجاج والرفض هي من حقوق وممارسات الديمقراطية ذاتها؟

– فلماذا إذن تصرف الحكومات المتعاقبة مليارت الدولارات لغرض إقامة الإنتخابات في حين أنها لا تصرف دينارا واحداً على تنظيم التظاهرات والسماح لقيامها، بل تواجهها الحكومة دائماً بالحديد والنار وتقف التظاهرات الأخيرة وموقف الحكومة منها شاهداً على ما أقول !!

وفي المأزق التاريخي الأخير والمواجهات الدامية بين القوات المسلحة والمتظاهرين العُزّل وقفت القوى السياسية التي إنتخبها الشعب وأجلسها على كراسي صنع القرار تحت قبة البرلمان، متفرجةً ، وساكتة ، وساكنة أمام مشهد قتل المتظاهرين بدم بارد من قبل القناصين المجهولين ، وَبَدَتْ تلك القوى وكأنَّ الامر لا يعنيها في شيء، ففي الجلسة البرلمانية التي عُقدتْ يوم الخميس 2019 / 10 / 10تمَتْ الموافقة على ترشيح وزيرة التربية ووزير الصحة الجديد وإنفضتْ الجلسة وبعدها مَنَحَ مجلسُ النواب نفسَهُ عطلة تمتد لأكثر من عشرة أيام ، وكأن شيئاً لمْ يكنْ يحدث في شوارع وساحات وجسور العاصمة والمحافظات التي إصطبغتْ بالدم العراقي البريء على مدى إسبوع كامل !!

– تُرى أينَ يكمنُ الخلل في هذه المعادلة غير المتوازنة؟ هل هو في الشعب الذي إنتخبَ هذه النخبة السياسية التي أنتجتْ مجلس النواب ومنه إنبثقتْ الحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي ؟ أمْ أن الخلل يكمنُ في مجلس النواب الذي أدار ظهره للشعب المنتفض الذي يُقدمُ الضحايا والقرابين من أجل تصحيح مسار الحكومة ؟

نحن إذن أمام إزدواجية مُعَقّدة ومُلتبسة تتمثّلُ بعلاقة الشعب بالحكومَة وبينهما الانتخابات .. إزدواجية تُصعّبُ عملية التخلص من هذه الدوائر المغلقة التي أحكمتْ عملية الإغلاق على فراغ قاتل .

مكوّنات ... وكتل كبيرة

بعض الكتل السياسية الكبيرة وخاصة(سائرون) بزعامة السيد مقتدى الصدر التي تصدّتْ لتشكيل الحكومة ورشّحتْ عادل عبد المهدي لرئاسة الوزراء بتحالفها مع كتلة(الفتح) بزعامة هادي العامري في ظل عدم وجود ما يسمى ب(الكتلة الاكبر)... كتلة(سائرون) وبشخص زعيمها مقتدى الصدر شعرتْ بفداحة الموقف وأرادتْ الخروج من تلك الدائرة المغلقة ففتحتْ ثغرةً في الجدار بواسطة قصاصة صغيرة كُتبتْ بخط يد السيد مقتدى الصدر وتمَ نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي ودَعتْ فيها صراحةً الى إستقالة حكومة عادل عبد المهدي وحلِّ البرلمان والدعوة الى إنتخابات مُبَكّرة وبإشراف الأمم المتحدة. في حين سارعتْ كتلة(نصر) بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إلى الدعوة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني وحلِّ الحكومة والبرلمان والدعوة إلى إنتخابات مُبَكّرة .

إنَّ طرح مثل هذه الحلول الآنية إزاء التراكمات والتركات الثقيلة للحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 ومن قبل شخصيات سياسية بارزة ومؤثرة في المشهد السياسي العراقي ، يُعبّرُ بكل تأكيد عن وعي وإدراك لما وصلتْ إليه العملية السياسية من طريق مسدود،ويشير إلى ما تعانيه من أمراض مزمنة وجدتْ إنه لا شفاء منها إلاّ بهذا الحل بإطاره الأممي .

لكن هذا الحل الأخير الذَي إقترحَتْهُ كل من كتلتي(سائرون) و(النصر) بفقراته وخطواته التي تمَّ الاعلان عنها لا يمكن التعَويل عليه كثيراً في ظل الإنقسام السياسي الكبير الذي يَشهدُهُ مجلس النواب، وخاصةً في ظلِّ الأزمة الخانقة التي تمرُّ بها حكومة عبد المهدي، فبعض القوى المؤثرة الأخرى بقيتْ مُترددّةً بإعلان موقفها الرسمي والواضح من الأزمة ولمْ تُكلّفْ نفسَها عناء البحث عن حلول ومعالجات للخروج منها ،في حين بعض تلك القوى والكتل والأحزاب وجدتْ أن ذلك الحل الذي أشرتُ اليه آنفاً لا يناسبُها ولا ينسجمُ معَ طموحاتها ومصالحها ،وهي تنظرُ الى الأزمة ومعالجتها مَن زاوية أُخرى، وترى أنَّ إقالة عبد المهدي هو بمثابة الذهاب الى المجهول ، ولذا فهي تدعو للإبقاء عليه في منصبه والإصطفاف معه وإسناده والدفاع عَنهُ ، بل وإستعدادها للقتال من أجله وهذا ما أعلنَهُ صراحةً الرجل الثاني في كتلة(الفتح) فالح الفياض رئيس الحشد الشعبي ومستشار الامن الوطني .

أمّا جبهة (المُعارَضة) التي يمثّلها تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم فقد بقيتْ تراوح في مكانها ولمْ تستطعْ أنْ تستقطب قوى وشخصيات برلمانية اخرى في حراكها السياسي المُعارض لتكون قوة سياسية مضادة فاعلة ومؤثرة وذات ثقل واضح في تصديها للأزمة وسُبُل معالجتها.وسيزداد الطريق الموصل الى الحلّ الذي إقترحَتْهُ كتلتا(سائرون) و(النصر) صعوبةً ووعرةً في ظل إنقسام البرلمان العراقي حسب مكوناته القومية والطائفية ف(تحالف القوى العراقية) الذي يمثّلُ ما يُعرف سياسياً ب(المُكَوِّن السُّني) نيابياً وَجَدَ أنَّ هذه الازمة من حيث المنشأ والحل هي شيعية بإمتياز وتخُصُ ما يعرف سياسياً ب(المُكَوِّن الشيعي)الذي يحتكر منصب رئيس الوزراء ضمن حصص المكونات والطوائف في تشكيل الحكومة، فضلاً عن بقاء التظاهرات محصورة في محافظات الوسط والجنوب (الشيعي) العراقي ، في حين بقيتْ محافظات (المُكَوِّن السُّني) هادئةً لا يعنيها أمر هذه التظاهرات ومواجهاتها الدموية في شيء، ولذا لمْ تنظمْ إليها في التظاهر والاحتجاج ولمْ تقمْ بتبني منطلقاتها ومطالبها الجماهيرية، بل ولمْ تتعاطفْ معها حتى في أضعف الايمان. أما التحالف الكردستاني الذي يمثل (المُكَوِّن الكردي) في البرلمان فهو أبعد ما يكون عن هذه الأزمة وسبل معالجتها، فضلاً عن أنَّ وجود عبد المهدي في دفة رئاسة الوزراء حقّقَ لهُ التقارب والتفاهم بين بغداد والإقليم وضَمَنَ للتحالف الكردستاني المصالح والامتيازات والحقوق (القومية) للإقليم والتي تم حرمانه منها طوال سنوات حكم رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي.

البحث عن حلول

لقد أثبتتْ السنوات ال 16الماضية بإن النظام السياسي الجديد الذي إنبثق بعد عام 2003أصبحَ قادراً على إعادة إنتاج نفسه مرةً تلو إخرى ، كما أنَّ له القدرة والإمكانيات على إمتصاص غضب الجماهير المحتجة ومظاهراتها وبما يُمكّنهُ من عبور أيام الأزمة وتجاوز الموقف الصعب والخروج من الزاوية الحرجة ،ومن ثم الهروب الى أمام ليتمَّ بذلك تأجيل حل التراكمات والأزمات والمعضلات القائمة بإعتبارها إرث ثقيل وأعباء متوارثة من الحكومات السابقة!!

وفي حالة عدم تبني البرلمان للحلول التي تم طرحها من قبل (سائرون)و(النصر) بفقراتها وخطواتها، فإن الحل الامثل لكل هذه الازمات وتداعياتها ولاجل الخروج من الدوائر المغلقة والقفز على الطريق المسدود يتمثّلُ أولاً بتبني الكتل والاحزاب الكبيرة مشروع إصلاح سياسي حقيقي وجاد وبنظرة شاملة وعميقة تشمل إعادة النظر بالعملية السياسية برمتها وتغيير شكل ونظام الحكم السياسي بما في ذلك تقييم وتقويم مُدونة الحكم الاولى (الدستور) والذي يتوجب البدء بقراءته قراءة جديدة في ضوء التجربة الفاشلة والمتعثرة والنتائج السلبية التي تمخضَتْ عنها، ومن ثم العمل على إعادة كتابته من جديد ومعالجة الثغرات والعيوب التأسيسة والأخطاء والممارسات التي رافقتْ العملية السياسية بما فيها نظام الانتخابات وقانون الأحزاب وطريقة المحاصصة المقيتة و(التوافقية الديمقراطية) التي غيَّبتْ ركيزةً أساسيةً من ركائز الديمقراطية والمتمثّلة بالأغلبية السياسية وكذلك غياب (المعارضة) السياسية ، وغيرها من الآليات التي يتوجّبُ مراجعتها ومعالجتها

والحلّ الثاني يتمثّلُ بولادة البطل الوطني المُنقذ بمواصفات تاريخية من رحم هذه المَعاناة الطويلة لينقذ الشعب مما هو فيه، وهو أملٌ ربما سيطولُ إنتظارهُ طويلاً، وربما لا يأتي أبداً ذلك البطل الوطني المُنتظر، والحلّ الثالث يتمثّل بحراك شعبي واسع وعريض يزحفُ من المحافظات بإتجاه بغداد وتحديداً نحو المنطقة الخضراء والضغط عليها بإهداف وشعارات سياسية ومطالبات إصلاحية واضحة ومحددة .

ومن غير ذلك وسواه من الحلول فإن الوضع يبقى على ما هو عليه الى ما لا نهاية تماماً مثل الخط المنحني على نفسهِ في الدائرة المغلقة

المليونير وصاحب التكتك

إبتهال العربي
بغداد

سألني شخص مليونير في اخر حديث قصير سيء وبلا طعم جمعني معه من سياخذها في النهاية قلت له: "نحن ناخذها" فضحك ومضى.

بعدها دار في ذهني اشياء كثيرة وصور كثيرة رسمها فنانون وغير فنانين في التظاهرة الاخيرة جسدوا حالات رائعة الجمال فيها وقلت في نفسي هل ستذهب هذه التضحيات والضحايا سدى وتروح دماء الشهداء هدرا فالحكومة لم تنطق ولم تنسحب ولم تقرر وعلى سكوتها علامة تعجب تدل الى شيء ما لأنها لن تستسلم بسهولة لإرادة الناس ومطالب المظلومين ولن تلبي نداءهم فالرئيس والبرلماني وقادة الاحزاب لن يتخلى اي منهم عن منصبه وسلطته وامتيازاته طوعا لمشيئة شعبه، اما عن المتظاهر صاحب (التكتك)" فهو مواطن لم يعد لديه امل وثقة بالمسؤول بل ان الناس جميعها الا ماندر تراه عدوا فهو المليونيرله السلطة والسيادة والحماية والرفاهية والاموال وهي لها الفقر والجوع والبطالة والاهمال والشقاء لأن ابو التكتك (خلك مواطن عادي) والمليونير (حضرة السيد) وحين يكون النظام غيرعادل والفساد قد ساد يملأ ارجاء البلاد سيخرج هذا (الخلك العادي) المظلوم عن سكوته ويتجرد من صبره وسيكون (للصبر حدود)، ولم يتوقع الساسة ان للصبر حدود ستكون حالة شعبية ثورية مدتها ايام وليالي وليست اغنية طربية مدتها دقائق او ساعة.

حقوق مشروعة

لقد خرج متظاهرون في الساحة العراقية من قبل وطالبوا بحقوقهم المشروعة وكالعادة اتجهت الحكومة الى زرق ابر المخدرفي بياناتها المنمقة وتصريحاتها المرونقة المتكررة عن مطالب المواطنين والخروج بحلول وهذه الحلول وهمية ولأن المسؤول مازال يتصور الفرد العراقي غير ذكي لكن في الحقيقة المواطن ذكي جدا الى ان وصل مرحلة يصرخ امام الكاميرات (طلعتونا عن طورنا). اعتقد ان تظاهرات اليوم مرهون نجاحها في توفرعناصر.. المبدأ الاستمرار الاصرار والمقاومة لإجراء عملية استئصال المرض بالكامل وشفاء الوطن منه. وابرز مايميز هذه الاحتجاجات عن غيرها او سابقتها ويكللها بالجمالية عدة نقاط:

1- تظاهرة موحدة بنفس واحد وروح واحدة وهدف واحد دون عنصرية او طائفية او عرقية.

2- تظاهرة سلمية تعبر عن الرأي الحر والمطاليب المشروعة ورفض الفساد هدفها تبديل النظام السياسي، التغيير وليس التبديل.

3- الخروج عن الصمت بعد سنوات منحها الشعب للطبقة السياسية كانت نتيجتها هدرالمليارات وسرقة الثروات ولم يكسب منها الا التبريرات.

4- الحس الوطني والوئام والانسجام تعاون المتظاهرين فيما بينهم خدمة للوطن ولساحة الاعتصام التي اصبحت مقدسة للجميع والجميع يتهافت فيها لخدمة الاخر بمختلف المجالات وعلى قدر المستطاع، لقد اصبحت ساحة التحرير كمتحف حي يعرض اندر ماموجود في الحياة وفي العالم من اعمال اثرية لاتزول مع التأريخ .

5- التحلي بالشجاعة والامل والبراءة من اليأس، والاصرار بنفس ثوري وطني وكان الفرد المنتفض لم يعد لديه شيء يخسره، كأن ساحة التحرير اصبحت بيته وملاذه خاصة وان الالفة والمحبة تعم المكان وهذه المحبة صنعت مواقف لكل موقف منها الف قصة تكتب فالصغير والكبير الشاب والشيخ والمراة وقوات الامن وحتى الطفل جميعم يقدمون المساعدة اللوجستية من ماكل ومشرب وطبابة واعمال تنظيف ومنام ومصلى .

6- زيادة وعي الشباب وتوظيف هذا الوعي الفكري والثقافي في جهود كريمة وهادفة عن طريق لصق الشعارات الوطنية وتوزيع منشورات تثقيفية ترشد المتظاهر من اجل دوره في التظاهرة وكيفية حفاظه على السلمية وتحقيق اهدافه دون الاساءة وذلك بكتابة وطباعة عبارات من ناشطين مدنيين هدفها المحافظة على الجانب الفكري والثقافي، وهذا ماادهشني بالفعل فالتظاهرات هذه ناضجة وصاخبة في عمقها الفكري تسودها الافكار التي توثقت على الجدران والبنايات والتكاتك والسيارات بما فيها سيارات الاسعاف وحتى على جذوع النخل والاشجار.. وهذا لم يحدث لولا وجود عقول واعية فذة كرست وقتها وخدمتها في تقديم دعم مهم مع الشباب المقاوم في الجزء الناري الخطر.

جذور التظاهرات

7- اهم نقطة اذكرها وبغض النظر عن جذور التظاهرات او وجود جهة داعمة ومنظمة فان التظاهرة بريئة وعفوية وخرجت عن اي خط نظامي تسودها الفكاهة والمزحة وتتوسطها اجواء الحب والتفاني والتضحية والعمل الدؤوب والاخلاص في خدمة الوطن والمواطن وكأن ساحة التحرير اصبحت الموطن والوطن وهناك كل يشعر بمواطنته . امس قلت لمتظاهر كان يحمل لافتة (لن انسحب اما النصر او النصر) : بدأت عمليات الخطف والتهديد رغبة مني ان اعرف ماهو رده فرد قائلا: لايهمني فليفعلوا مايفعلوا حتى لو انسحب المتظاهرون جميعا، واليوم كان يحمل لافتة بعبارة اخرى (ردها ان استطعت). ولعله رد مختلف تماما عن رد المليونيرالذي يهزأ من المتظاهرين ونجاح التظاهرات لكن قد يحصل مايهزأ منه والله اعلم.

لعبة الأمم: لذة السلطة .. دماء المتظاهرين

مازن صاحب
بغداد

تتكاثر التساؤلات عن إدارة ازمة الحكم في العراق منذ عام 2003 تتمثل ابرز معالمها في تدحرج كرة الثلج بالهروب نحو الامام، دون حلول نهائية حاكمة، فانتهت السياسات العامة للدولة الى تضارب مصالح حزبية خلقت نموذجا فريدا من نوعه في تفسير نموذج الديمقراطية التوافقية، عرف ب(مفاسد المحاصصة) .

هذا الكلام سبق وان طرح منذ أعوام مع بداية كتابة الدستور العراقي، ربما في هذا العمود او على وسائل إعلامية أخرى، ماذا كانت النتيجة ؟؟ الجواب الوحيد ان ثمن التغير نحو الحرية الاجتماعية والعدالة الانتقالية بحاجة الى هذا الطراز من التفاهمات الحزبية التي طبقت اتفاق لندن بين أحزاب المعارضة بموافقة أمريكية على ما يوصف اليوم من البعض بالنفوذ الإيراني من خلال أحزاب عراقية معروفة، وكان الدكتور احمد الجلبي عراب هذا الاتفاق حينما فتح مكتب المؤتمر الوطني العراقي الممول من قانون تحرير العراق الذي اقره الكونغرس الأمريكي في طهران بموافقة السيد الخامنئي !! وكانت الانتباهة الأولى لهذا المشروع الذي يستهدف العراق في خطب واحاديث المرجعية الدينية العليا لاسيما مع سيرجيو دي مليو ممثل الأمم المتحدة، وتكرر ذات الانتباهة في مفصل خطير من تاريخ العراق المعاصر في اللقاء الأخير مع ممثلة الأمم المتحدة مع سيد الحوزة الدينية، بنموذجها الابوي لجميع العراقيين ، في ((رفض التدخل الاجنبي في الشأن العراقي واتخاذ البلد ساحة لتصفية الحساب بين بعض القوى الدولية والإقليمية)). فما الفارق بين احاديث الامس وحديث اليوم، وكلاهما له منهج واحد ثابت؟؟ يبدو من الممكن الإجابة على هذا السؤال في الاتي:

لعبة الامم

أولا : لعبة الأمم ، كانت وما زالت وستبقى منهجا يتجدد في السياسات الخارجية للدول الإقليمية المجاورة للعراق والدولية التي لها مصالح كبرى في الشرق الأوسط ، واعتقد ليس المطلوب ان لا يكون العراق جزءا فعالا في السياسات الدولية ، بل ان يوظف الظروف الدولية لصالح الهوية الوطنية الواحدة المفقودة طيلة عقد ونصف مضت ، وهناك من يسعى ان يلعب العراق دور (الموازن) الإقليمي لتضارب مصالح دولية معروفة ، وهذا يعتمد على حسابات غير عراقية ، ولا تصب بالضرورة في خانة مصالحه الوطنية ، وتحويله الى مناصرة طرف على طرف اخر ، في معادلة الغالب والمغلوب ، تجعل كيان الدولة الهش ،امام استحقاقات كبرى لا مناص الخروج منها باتجاه المصلحة الوطنية ، لكن هذا التحليل في حسابات اجندات الأحزاب، ومعطيات المواجهات التي حصلت مع الإرهاب الداعشي ، تجعل بوصلة السياسة العراقية تأخذ اتجاهات دون أخرى ، فيما تاريخ العراق القريب والبعيد يؤكد ان تحذير المرجعية الدينية من لعبة أمم جديدة في عراق اليوم انما يقدم المصلحة الوطنية على اية حلول أخرى وان كانت هناك افضليات حتمية في عراق الغد .

ثانيا : معضلة مفاسد المحاصصة ، أدخلت العراق في دوامة تبادل الأدوار فانتهت العدالة الانتقالية الى نموذج انتقائي، وتحولت أموال العراق في بحر ريع النفط الهادر الى مفسدة تجويع الشعب وشيوع الامية والجهل والفقر وانحدار مستوى الخدمات ، ولست بصدد المقارنة بين حقبة حكم واخرى ، فيما واقع الأمور يظهر المواطن العراقي لم يحصل على ابسط الحقوق التي نص عليها الدستور وانتهى الى ظهور نموذج مما اصفه بـ (جمهور حواسم الانتخابات) كشريحة مجتمعية طفيلية مستفيدة مفاسد الأحزاب ، وللاسف هناك الكثير من النخب الإعلامية والأكاديمية والمثقفة، انزلقت الى ه